



العراق بعد الاستفتاء، سيناريو التحدي من أجل البقاء

المشاركون

من الأردن

- الدكتور ماجد الساعدي
- السيد جلال الكعوب
- السيد سعد ناجي
- السيد علي غالب
- السيد لؤي السعيد

من المملكة المتحدة:

- الدكتور سلمان الرواف
- الدكتورة وسن عبود

من الإمارات العربية المتحدة:

- السيد جاسم الخطيب
- المهندس محمد الأعسم

من الولايات المتحدة الأمريكية:

- السيد حسام الغزالى

من العراق:

- الدكتور صباح الساعدي
- الاستاذ الدكتور خضير عباس جدوع
- السيد محمد سعيد الساعدي
- المهندس رائد الرحمانى
- الدكتورة عاملة ناجي
- حيدر اليعقوبي

بالإضافة إلى محمد السيد محسن

مقدمة المحرر

بعد الحلقة النقاشية الاولى التي عقدها اعضاء منتدى الاعمار العراقي والتي كانت تتحدث عن اهم التحديات التي تواجه العراق بسبب الاستفتاء الذي اجرته الطبقة السياسية في اقليم كردستان العراقي وشارك فيه ابناء شعبنا الكردي. ارتأت ادارة المنتدى لمناقشة تداعيات الاستفتاء واثره على العراق ودول الجوار والمواقف الدولية التي لفتت الانتباه إلى خطورة الخطوة وفرديتها. فجاءت هذه الحلقة مكملة للأولى ومواكبة لأحداث وطننا وازمنته التي حبس الانفاس بعد تهدد خريطته وتاريخه ووحدته وسيادته.

الحلقة النقاشية الثانية امتدت فيها النقاشات على مدى اكثر من اسبوعين ضمن نقاشات جادة، ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسة وهي:

- الاهداف الاستراتيجية التي قادت الكرد العراقيين إلى الانفصال
- البعد الاقليمي وكيف يمكن تجิيره لصالح حفظ وحدة العراق دون المساس بسيادته.
- تحديات التعامل مع الامر الواقع

كما اهتم المشاركون من الاخوة إلى اضفاء روح الاختلاف الهدف بغية الوصول إلى نتائج ايجابية من شأنها ان تصب لصالح المواطن العراقي أولا ثم لصالح البلاد ثانيا.

ان هذه الحلقات المتتالية التي يقدمها منتدى الاعمار العراقي لا تعوض غياب مراكز البحث والدراسات التي اختفت للأسف في بلادنا ولكنها تقدم جهداً متواضعاً يسْتَهْدِفُ الخلل من خلال التحليل وتقديم الرؤى اللازمة لمعالجة قضية المرحلة الأهم وهي: محاولة الحفاظ على الوطن كما تركه لنا آباءنا وعدم التقرير بخريطته من زاخو إلى الفاو.

حفظ الله العراق أرضاً ووطناً وشعباً وتنوّعاً..

محمد السيد محسن

٢٠١٧ تشرين الأول

تقييم أداء أكراد العراق

في هذا العنوان يرى الدكتور **صباح الساعدي** ان السياسيين الكرد يتعاملون وفق براغماتية تكاد تقنقد للأخلاقيات السياسية المعتادة من خلال المجاهرة بالانفصال في ظرف عصيب يمر به العراق وهو يقاتل اعنى تنظيم متطرف في العالم ويحقق انتصاراته، ولكنه في ذات اللحظة يحتاج إلى الدعم والوقوف معه، لذا ففي الوقت الذي يحتاج فيه العراق للوحدة والالتحام نرى ان الاكراد يخططون للانفصال لالهاء العراقيين عن معركتهم المقدسة ضد الارهاب، واستغلال فرصة انشغال الوطن بمشكلاته الداخلية الجمة بسبب قضايا الفساد وتهديدات الارهاب في كل المدن العراقية.

كما يضيف الدكتور **السعادي** تعقيبا على مداخلة **السيد جاسم الخطيب** والتي قال فيها: "ان مشكلة العراق بقياداته وهم ليسوا متخصصين، فتراهم يتخططون وليس لديهم ادنى فكرة اين سيذهب العراق بعد اسبوع او بعد شهر من الان، وهذا حال مؤسف". وهنا يثني الدكتور **صباح الساعدي** على رأيه ويقول: نعم... لولا اداء السياسيين العراقيين المتدني لما وصلت الأمور إلى هذا الحد.

الدكتور سلمان الرواف نقل عن بعض المعينين مطالبتهم رئيس الوزراء العراقي بان يوفر الارادة والخطاء لمؤسسات الدولة المعنية بالتحرك الجاد لمعرفة وكشف اجهزة مخابرات مزعومة للحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني؛ حيث ان هذه الاجهزة تؤثر على اداء الاجهزه العراقية التي تكلف بخطط البلاد الامنية، وهذا من اخطر الملفات التي يجب ان تضطلع بها حكومة العبادي، لذا يجب ابعاد العناصر الكردية التي تعمل في الاماكن الحساسة في الدولة لانها قد تعمل بوجهين خصوصا وان الاكراد - حسب الدكتور الرواف - يخططون لبناء دولة وهم يعيشون بين العراقيين، كما نوه إلى ضرورة مراقبة اموال الزعيماء الكرد، لأن هناك تقارير من متخصصين في الاقليم يتهمون بها الزعماء الكرد بالعمل على سرقة اموال الشعب الكردي وتحويلها إلى حساباتهم الخاصة.

جاسم الخطيب من جانبه استعرض ما تم الحديث عنه في وسائل التواصل الاجتماعي عن طائرات اسرائيلية وصلت إلى مطاري اربيل والسلامانية لتقديم الدعم اللوجستي للأكراد بعد اعلان نية الانفصال وكونها أصبحت مطلبا كرديا واضحا لا لبس فيه.

وقال الخطيب: اذا كان هذا صحيحا فان بارزاني يخطو خطوات مجنونة لأن ايران وتركيا لن ترضيا ان تكون اسرائيل مجاورة لهم.

وتعليقا على ذلك فان **السيد محمد الاعسم** يرى ان الحرب اذا اندلعت بين المركز وبين كردستان فهناك احتمال ان يستعين بارزاني بسلاح الجو الاسرائيلي وان الولايات المتحدة من الممكن ان تغض النظر.

الامر الذي جعله يتساءل اذا كانت وجها نظره مبالغ فيها ام ان لها حظوظ للتطبيق على حيز الواقع؟

فجاء الجواب اولا من **Jasim al-Khatib**: هذا محتمل جدا. المشكلة ان البيشمركة متسلحين بالسلاح الاسرائيلي والامريكي. اسلحة TOW ضد الدروع واسلحة محمولة على الكتف ضد الطائرات. حاليا هناك توازن في سلاح المعركة القادمة.

السيد جلال الكعوب وصف الاسرائيليين بانهم عراقيون الاستقلال والانفصال عن العراق، وقد تكون لقيادة الكردية ثقة قوية في امكانياتهم، وهم اشخاص اقوياء جدا ولديهم خبرة هائلة، ولكن قد تكون مصالحهم لا تتطابق مع مصلحة الشعب الكردي استراتيجيا، لأنهم سينتقلون بشكل اني وقصير الامد، اما المشكلة فستكون طويلة الامد. بتقديره ان موقف الامريكان أصبح واضحا بشكل متأخر جداً، وقد يكون هناك موقف في الخفاء يختلف عن الموقف الرسمي.

لكن **السيد علي غالب** يرى ان المجال الجوي اذا اغلق من قبل الاتراك والايرانيين وحكومة المركز فلن يبقى اي مجال لدخول اية مساعدات وهذا يجب ان يحسبه مسعود بارزاني وهو مقاتل ميداني قبل ان يصبح قائدا سياسيا. كما دعا **السيد غالب الحكومة العراقية** ان تتحرك بسرعة لغلق المجال الجوي لاستباق اي تخطيط كردي.

السيد رائد الرحمنى يشكك بالارادة العراقية او التركية او الايرانية فيما اذا قررت الادارة الامريكية مساعدة الارکاد فان هذه الدول لا تملك الارادة لمواجهة الولايات المتحدة.

Jasim al-Khatib كتب بحسرة وألم: ان الاجيال القادمة لن تنسى صمت الحكومة العراقية وموقفها من هذه القضية وستكون وصمة عار على السياسيين واصحاب القرار من الاحزاب الشيعية والسنوية الذين لا يستطيعون تجاوز مصالحهم الشخصية امام مصلحة البلد الذي يقتضي امام اعيننا.

ما اخشاه -والكلام ما زال **السيد Jasim al-Khatib**. ان المجلس الاعلى او تيار الحكم وحزب الدعوة سيقومون باستفتاء في محافظات الجنوب واعلان استقلال وبالتالي السيطرة على نفط جنوب العراق لملء جيوبهم وحساباتهم بالخارج.

البعد الاقليمي وكيف يمكن تجثيره لصالح حفظ وحدة العراق دون المساس بسيادته

اول مداخلة في هذا المحور كانت **محمد السيد محسن** حيث قال: ما زالت الخطوات العراقية- التركية- الإيرانية، ليست بمستوى الطموح، لأنني في حلم ان تأتي قوات مجوقلة وينزل منها مظليون لإلقاء القبض على من في مكتب المجلس الأعلى للاستفتاء قبل اصدار النتائج الرسمية كي لا تعتمد كوثيقة رسمية يتم الاستناد إليها في أي مفاوضات قادمة. كما اعتقد ان الحكومة العراقية من الممكن ان تستند للدستور في إثبات تجاوز بارزاني على الدستور والتآمر على وحدة البلاد وتقديمه للمحاكمة. والمطالبة قبلًا بإلقاء القبض عليه، ولكن للأسف ليس هناك إرادة.

هناك شكوك شعبية بكل الاجراءات والتحذيرات سواء الحكومية او الاقليمية والدولية مما يسعى إليه مسعود بارزاني، فما من مغامرة أكبر مما يمضي فيه بارزاني. لأنه وحده في الميدان، وهذا يجرنا إلى سؤال مهم وهو: بمن يستقوى مسعود بارزاني في سعيه للانفصال دون توقف يذكر ودون اصغاء لأي تحديد او تحذير؟

رائد الرحمنى يرى ان بارزاني يستقوى بالدول الكبرى وهو لا يشك ان ليارزاني ضوءاً أخضر، فهو يتحدث بلغة الامر الواقع الذي جرى. استفتاء تم رفضه من كل العالم لكنه جرى ونتائج الاستفتاء ايجابية لأن الاستفتاء لا يستطيع ان يرفضه اي مواطن كردي قضى عمره يعيش حالة حلم تأسيس الدولة.

و هنا يتتساعل **السيد حسام الغزالى** من واشنطن: كيف لنا ان نعرف ان الغرب والدول الكبرى اعطت الضوء الاخضر لبارزاني بإجراء الاستفتاء والانفصال فيما بعد ونحن نرى ونسمع المواقف الرسمية لهذه الدول الرافضة علانية كل الاجراءات، بل ان الولايات المتحدة رفضت وحضرت من اي مساس لوحدة العراق؟

رائد الرحمنى يقول ان امريكا وبريطانيا اعطت الضوء الاخضر لبارزاني على الرغم من مواقفها الرافضة التي لا تتعذر كونها تصريحات صحفية للاستهلاك الاعلامي فقط. كما ان الكرد يخططون لقيام دولة مستقطعة من الارض العراقية والكل يعلم بذلك وللبريطانيين تاريخ كبير في التعامل مع هذه النقطة بالذات؛ حيث ان الاكراد يحملون البريطانيين "الخطأ" التاريخي بغضن حق الاكراد بإقامة دولة قومية للأكراد على غرار دول عربية ودولة تركية وآخرى فارسية.

الدكتور خضير عباس جدوع يرى ان بارزاني يحاول ان يصل رسائل مضمونها انه اخذ الضوء الاخضر. ومن الممكن انه اخذ فعلا، وهو اي **الدكتور خضير** يرى ان تهديدات الرافضين للاستفتاء في الظاهر هي غيرها في الباطن مما يعطي بارزاني هذا الاستقواء والعناد، والا بماذا يفسر هذا التمادي والتحدي من قبله؟

يقول **رائد الرحمنى**: انا عملت في محافظات اقليم كردستان العراقي وكان لدى أعمال ومكتب هناك من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠. التقى خلالها بالكثير من الأخوة الاكراد ومنهم وزراء في حكومة الإقليم وقالوا نحن نعمل ونخطط لبناء دولة مستقلة. هذا عام ٢٠٠٦. هذه اعترافاتهم امامي وانا رجل اعمال، فكيف باعترافاتهم امام السياسيين والمتدخلين معهم من اصحاب القرار العراقيين والذين يرتبطون بهم ليس فقط على المستوى السياسي بل على المستوى التجاري والاقتصادي ايضا.

وفي تعليقه قال **السيد حسام الغزالى** ما يلي: ممتاز هذه هي السياسة فعلا.. ولكن اتمنى ان ننظر للموضوع بحالة اكثر استرخاء.

ليلة أمس كنت اتناول عشاء عمل مع احد الموظفين الكبار في احد الدوائر الامريكية وهو معني بصورة مباشرة بالملف العراقي.. هذا الشخص كان قلقا، وأحيانا يبدو عليه التوتر من موضوع الاستفتاء وقال لي بالحرف الواحد "مصلحة الولايات المتحدة مع عراق موحد لأن موضوع الانفصال لو حدث سيكون سابقة لتحركات انفصالية من نوع آخر ودخول قوى اخرى مثل

الصين وروسيا على ساحات تلك المناطق مما يضيق الخناق على المصالح الأمريكية بالشكل الذي يضر بها. لذلك انا لا اعتقد ان مصالح الولايات المتحدة مع دولة كردية، كما ان الولايات المتحدة بصرامة اكثر لا تحتاج لأن تستغفل نفسها بتصریحات استهلاکیة، العالم اليوم بدأ يأخذ شکل شفاف اكثر مما كان في السابق. لم تعد هناك دهاليز أو غرف مغلقة مثلما كانت موجودة، وما يريد الامريکان اكثر وضوحاً مما يريد غيرهم.

الدكتور ماجد الساعدي علق على ما ذكره **الغزالى** بقوله: ان التصریحات الامريكية والاوربية ركزت على رفض توقيت الاستفتاء ولم تركز على الاستفتاء ذاته، وبالتالي فان المطلع تحیطه الشکوك بان المتبنيات الامريكية والاوربية ليست واضحة، وان المشكلة في انفصال جزء من العراق او بقاء العراق موحداً ليس بالهم الامريکي والاوربي الكبير كي تحتاج امريكا ان تحبس انفاسها مثلما يحدث الان في العراق وتركيا وايران على الاقل.

حسام الغزالى: الامريکان ضد موضوع الاستفتاء أصلاً هم لم يطلبوا التأجيل لكن الفرنسيين نسقوا مع الامم المتحدة لإطلاق مبادرة الامم المتحدة والتي تفيد انه اذا لم تنجح المفاوضات مع بغداد عندها يمكن للأكراد اللجوء للاستفتاء.

محمد السيد محسن علق على عدم وضوح الرؤية الامريكية في رفض مطاق امام تلاعب في الالفاظ لمعرفة ما ستكون عليه ردود الافعال وخصوصا الايرانية كي تهيئ موقفاً يليق بها: اعتقد ان العبادي كل همه ان يضبط إيقاع التشكيلات التي من الممكن ان تشاكس، الامر الذي يولد العنف، اما موقف الحكومة فان الاستفتاء هو استمزاج رأي غير ملزم، وبالتالي فان خطوات العبادي اذا كانت تسير وفق هذه الوثيرة فهذا معناه انه قارئ جيد للأحداث. فالاكراد يعولون على تصعيد عسكري كما هددت به بعض الفصائل المنضوية تحت الحشد الشعبي، وقامت وسائل الاعلام الكردية باستدعاء الحشد وتحديه، وهذا الامر مفروغ منه فان هناك حالة استدرج، وفي تقديرى فان هذا الامر هو الذي يجعل الامريکان او الفرنسيين يتowanون في اطلاق اي موقف واضح في هذه المرحلة.

وفي استعراض المواقف الاخرى نرى ان بريطانيا لم تخفي موقفها فهي مع الدول التي انتجتها في ساينكس بيكيو، والموقف الروسي يتنتظر كذلك التحركات التركية والايرانية لينسق المواقف وفق مرحلة التصعيد او اي تطورات اخرى على الرغم من ان بارزاني وفي اخر مؤتمر صحفي عقده قبل الاستفتاء اشاد بالموقف الروسي ووصفه بـ"المشرف جدا". لنعرف بعد ذلك ان حجما هائلاً من الاتفاقيات والتبدلات بين روسيا الاتحادية والاقليم جرى منذ القطيعة مع المركز عام ٢٠١٣.

حسام الغزالى طرح القضية من زاوية اخرى لا تخلو من حيلة ذكية وهي ان الحكومة العراقية يجب ان تخرج اصحاب العلاقة من المجتمع الدولي البريطانيين باعتبارهم راعي ساينكس بيكيو والامريکان باعتبارهم الولاة الحقيقيين للعراق وفق قرارات الامم المتحدة، وخصوصاً ما يتعلق بالبند السابع، وتحاول اقحامهم في قضية تغيير خريطة المنطقة لذا فهو يرى ان الحكومة العراقية يجب ان تقول للأكراد اني ادعم حلم الشعب الكردي وليس حلم اكراد العراق فقط وتقدم الآخرين في ذلك، فإن قبلوا فحالنا من حالهم، وان لم يقبلوا فلن يفك الأكراد في العراق في خطوة

انفصالهم لأنها مهما كانت مهمة ستكون منقوصة.

الا ان **جلال الكعوب** قال ان الامريكان يعلمون بتؤدة وبيطء لاستشراق الحالة وهم في النهاية سيدعون استقلال كردستان. ولكن هذا الدعم سيكون رسمياً بعد انجلاء ومعرفة كل المواقف وتقييمها من اجل الحصول على اغلبية ربما اممية او اقليمية، وبذلك يكون الدعم رسمياً وملزماً.

اما الان فإن الولايات المتحدة لا يمكنها أخذ موقف رسمي ينافق الدستور العراقي خاصة وان الاكراد لم يصوتو رسمياً على الانفصال. ولكن القادم حتماً سيكون مختلفاً. الامريكان لديهم أكبر قاعدة عسكرية في العراق في اربيل، والعمل جارٍ لتوسيعها، وللإقليم اتفاقية دفاع مشتركة، ولن يتحرش بهم لا الأتراك ولا الإيرانيين.

كما ان ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية الجديدة تضمنت تخصيص ٣٦٠ مليون دولار مساعدات عسكرية للبيشمركة.

وفي تعليقه قال **محمد السيد محسن** ان عين ما يراهن عليه بارزاني هو ان الاستفتاء ورقة شعبية ستكون مهمة سواء قررتها بغداد او لم تعرف بها، لكنه يختلف مع **الكعوب** في ان منطقة كردستان العراق لا تتحمل ان تلعب بها امريكا لوحدها دون التفاوض مع الاتراك والايرانيين، وان التفاوض مع هذين البلدين صعب جداً في خضم الافكار القومية التي تقود كلاً من الاتراك والايرانيين "الفرس" تجاه القومية الكردية، في هذا التفاوض ستطرح كل التخوفات من تحفيز اكثر من ٢٧ مليون كردي في البلدين على تقليد اكراد العراق.

وفي مداخلة قال **الدكتور ماجد الساعدي**: الكرد أعلنوا استقلالهم حتى قبل ان يقترب المواطنون على الاستفتاء وهذا كان واضحاً في تصرفات رئيس الاقليم المنتهية ولايته، بيد ان السؤال هو ماذا لدى الحكومة من أوراق للضغط للتغيير الواقع؟ وخصوصاً ان السيد بارزاني طرح ورقة جديدة، وهي المياه، وهذه ورقة ضغط كبيرة وخطيرة وخصوصاً ان السدود الثلاثة الكبيرة تقع ضمن "الدولة المفترضة الجديدة" والتحكم بها يعني التحكم في قطع المياه والحياة عن العراق او إغراقه.

وهنا تدخل **جلال الكعوب** حيث قال: الغريب ان رئيس الوزراء العراقي صحي متاخراً حول استغلال اقليم كردستان نفط البلاد باعتبار الدستور الذي ينص على ان ثروة البلاد لكل الشعب، وكيف الان يدعى بأنهم كانوا يصدرون ٩٠٠ ألف برميل يومياً بدون دفع رواتب الموظفين؟ لماذا هذه الصحوة المتاخرة؟ الجواب لأن بريت ماكغورك، نصحه بأن لا يتكلم، لأن الاستفتاء لن يحدث، وللأسف فان رئيس الوزراء صدق "الكذبة".

وفي إجابته على سؤال **الدكتور ماجد الساعدي**، ماذا سيفعل الان؟ هل يقيم عليه دعوى بالمحكمة ام ماذا؟ قال **الكعوب**: هل تعلمون ماذا يحدث في بغداد الان؟ وهذا توقع فقط من قبلي، هناك صراع خفي بين مناصب التي سيخليها الاكراد، من سيصبح رئيساً للجمهورية او وزيراً او سفيراً ... الخ

لذلك اقول: ان مسعود بارزاني تكلم عن دستور مختلف عن الدستور المنصور على موقع البرلمان

ومجلس الوزراء. واضح أن هذه النسخ فيها ترجمة مختلفة ونحن كنا نطلع على نسخة غير أصلية، هذا يعني اننا نطلع على قضايا ربما كانت مزورة دون علم المواطن، ارى من الصعب ان يعيش الفرد ونخبه السياسية تطلعه على دستور وي العمل باخر.

وفي أثناء الحديث عن اصحاب المناصب من الاكراد في الحكومة الاتحادية، أشار **الدكتور سلمان الرواف** إلى ان بارزاني قال في حديث له انه يثق بأصحاب المناصب في بغداد من الاكراد انهم سيتركونها وسيلتحقون بدولة كردستان.

الدكتورة عاملة ناجي قالت في مداخلة، عطفا على ما ذكره الزملاء المشاركون بن ما يتم الحديث عنه صحيح ومثير؛ حيث ان التقسيم لن ينتهي بالاقاليم، والا فما الفرق من سيصبح ماذا، في بلد لا يمتلك مقومات بلد؟ للأسف انا اعتقد ان التقسيم سيصل إلى كل شارع وزقاق، كل وسيصبح له علم وميليشيا مثل لبنان ايام الثمانينيات، وأود ان اشير هنا ان هذه الفوضى كانت قد بدأتها اسرائيل ونجحت بإشراف "عوديد ينون".

واما ل هذه الرؤية يقول **جلال الكعو**: تصوروا معي اذا قام الأكراد بفتح تجنيس العرب الراغبين في العيش في دولة كردستان، وكذلك إذا قررت دولة كردستان الانضمام لجامعة الدول العربية لكي تكون محمية من التدخلات الإيرانية والتركية، وتكون جزءا من هذه الأمة، ولكن تحكم نفسها بعيدا عن الطائفية.

السيد تركي القيسي يعلق على ان الحكومة جاءت متأخرة بطلبها من حكومة الاقليم تسليم كافة المنافذ الحدودية، وما دام الدستور يقر بان المنافذ والمطارات يجب ان تدار من قبل الحكومة الاتحادية فهذا يعني ان الحكومة العراقية اخترقت الدستور وهذا اعتراف عيني باختراق الدستور او تعطيل احدى مواده.

الا ان **السيد جلال الكعو** رأى ان الخطوة جاءت متأخرة فعلا، وان طلب تسليم المنافذ الحدودية وادارة المطارات غريب ومتاخر، ولم يكن اي جزء من كردستان تحت سبطرة الحكومة الاتحادية ولا وجود لأي مؤسسة اتحادية على الارض. لماذا لم يفكروا بذلك في السابق؟

وخشية ان تتحول منصة المنتدى إلى قاعدة لمعارضة الحكومة اقترح **السيد لوي الشكرجي** ان نقف مع الحكومة الاتحادية في هذا الظرف العصيب الذي يمر به العراق "بلدنا" جميعا، واضاف: في كل دول العالم المتقدمة وفي وقت الأزمات تتخذ المعارضة موقف داعمة لحكوماتها وتكون سند لها. وطلب من اعضاء المنتدى الخلافات مع الحكومة الاتحادية في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها عراقتنا والوقوف في صف واحد مع الحكومة الاتحادية لحفظ على وحدة العراق.

وهذا اوضح له **محمد السيد محسن** بان منصة المنتدى هي قاعدة للفكر وانتاج الرأي وليس للوقوف مع جهة ضد جهة اخرى فالمنتدى يقف دائما مع العراق ووحدته ويدعم مصير اهله بدون قرائن ولا يركز على ما انتجته المرحلة العراقية السابقة من قرائن طائفية واثنية وعرقية وقومية.

الدكتور سلمان الرواف: انا اعتقد وفي هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ العراق الخالد ان يكون دور المنتدى إيجابيا ويركز على مساعدة الحكومة المركزية بتنفيذ قرارات مجلس النواب بالحرف الواحد.

استراتيجيات بغداد والتعويل على موافق تركيا وإيران

يعتقد **السيد محمد نعيم الساعدي** أن الحديث عن سلوك بارزاني وتوجهاته الآن لن يجدي نفعا الان. كان على القيادات في بغداد وفي وقت مبكر ان تضع استراتيجية عمل لمواجهة هذا الامر المتوقع، وبما ان ذلك لم يحصل فاللوم ايضاً لـ بارزاني يجده نفعاً، وانا اعتقد اننا يجب ان لا نلقي اللوم على الشيطان دون ان نحدد ونعرف بأخطائنا.

ولفت **السيد سعد ناجي** إلى ان هناك مؤشر خطير وهو ان استقلال كورستان سيغير من التركيبة الطائفية بين السنة والشيعة في العراق وبشكل كبير، كما سيغير من نوع وشكل التحالفات.

محمد السيد محسن علق على مداخلة **السيد سعد ناجي** بـ ان لا تحالفات جوهرية بعد خروج الاكراد من المعادلة، حيث ان "شيعة السلطة" كانوا يستقرون بالاكراد اما الآن فـ ان اجنحة الشيعة ستستقوى بـ تحالفات سنية خاطفة لأن الصراع الحقيقي سيكون شيعياً شيعياً، لكن اعتقد المشكلة الأكبر هو ان الشيعة سيستقردون بالسلطة بشكل اكبر من السابق.

الدكتور ماجد الساعدي اتفق مع هذه الرؤية وقال نعم ستتغير التحالفات لكنه سيكون تغيير التحالفات من استراتيجية إلى تحالفات انتخابية عربية فقط.

وتعليقاً على ما اتهم به مسعود بارزاني الحكومة العراقية بالطائفية قال **محمد السيد محسن**: مسعود بارزاني كان جزءاً من التحالف الكردستاني الذي لولاه لما تحطم تكتل علاوي الذي حقق فوزاً عام ٢٠١٠ ويجب ان ننوه هنا ان الاكراد في بغداد كلّ لا ينقسم، وهذا سر تفضيلهم من قبل التحالف الشيعي على اي تحالف مع السنة.

اما **جلال الكعوب** فقد ابدى خشيه من ان المرحلة القادمة ستكون انشاء إقليم المناطق الغربية، لأن الاحزاب المهيمنة على الحكومة الاتحادية ستتفرد بشكل غير مسبوق، وستكون أغلبية طائفية، ومن هنا سيتم تدويل هذه المشكلة وسنكون خطوة أقرب إلى تقسيم العراق. مع الاسف سينفرط عقد العراق في حال انفصال كردستان، وهذا هو مخطط جو بایدن.

ويواصل **السيد الكعوب** مداخلته في ذات النقطة: الموضوع تحت البحث، و كنت نوهت إلى ان المكون السني مغيب تماماً عن هذه المشكلة حتى انه لم يتم الاجتماع بهم في زيارات الوفد الكردي، وهذا أرسل رسالة واضحة بأن التحالف الوطني لا يمنح أي اعتبار لهم، وهذا خطأ استراتيجي، خاصة في ظل الدمار الكامل للمناطق الغربية، واذا كان الاكراد منزعجين من معاملة الحكومة المركزية، فما بالك بالمناطق الغربية.

ان استعداد اعداد كبيرة من السنة العرب للتجنس في كردستان هو دليل على حجم الشرخ الكبير في العراق العربي، ومن تعتقدون السبب في ذلك. سياسة الهيمنة. فقدان الكرامة؟

فجاء الجواب من قبل **الدكتور ماجد الساعدي**: هذا جزء من الأخطاء المستمرة منذ سقوط النظام إلى اليوم. اصحاب القرار للأسف لم يتعظوا من الأخطاء ويكرون ذات الخطأ ويتوقعون نتائج تختلف. هذه مشكلة الأحزاب الدينية الشيعية وهو انغلاقها على نفسها ولا تنفتح حتى على الشيعة من غير المتحزبين.

ويرى **السيد سعد ناجي** بان مشروع تقسيم العراق مطروح بدرجة كبيرة من الأهمية في الأوساط السياسية الأمريكية، لكنه لم ينل اهتماماً يذكر من النخب السياسية. فالنخب السياسية وللأسف مشغولة بأمور أخرى بعد ما يكون عن مصلحة البلاد من قبيل اشغالها بالعقود والسرقة والفساد.

اما **محمد السيد محسن** فيعتقد ان الاكراد هم الذين لا يعولون على سياسيي السنة وهم يعتقدون ان بعضهم للأسف يسهل شراؤهم، عكس الشيعة، لذلك ما فائدة ان يأتي وفد كردستان ويجتمع مع تكثل سني! كما يعتقد الاكراد ان زمام القرار ليس بيد هذا التكثل وإنما بيد الشيعة، ومن يبحث عن النجاح يفترض ان يسعى للقرار. المشكلة هي منذ اول يوم اجتمعوا للاتفاق على دستور يقود البلاد، الشيعة يبحثون عن السلطة فقاموا بتمرير الألغام، والاكراد اخذوا نفساً عميقاً منذ عام ١٩٩١ وفرضوا شروطهم لتمرير السلطة للشيعة، اما السنة فقد ابتعدوا لأن رسائل صارمة كانت تصلكم من السلطة السابقة وتهدهم، فلم يشتراكوا الا من خلال الحزب الاسلامي الذي لم يكن حزب البعث يؤثر عليه آنذاك.

جلال الكعو اتفق مع تقييم **محمد السيد محسن** واضاف: اتفق مع التقييم لانه يعتمد على القيادة الحالية، ولكن القيادة من الجيل الثاني تعلم جيدا ان بقاءها سيطلب انشاء إقليم خاص بعيدا عن الصراع الطائفي في حكومة المركز.

إشكالية المشتركين بالتصويت من أصحاب القرار في بغداد

ورد في التصريحات المتناثلة عن وسائل اعلامية ان اول موظف في وزارة الخارجية العراقية صوت على الاستفتاء كان السفير العراقي لدى الصين وهو مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهناك من يرى بان الاكراد ومنذ عام ٢٠٠٣ استغلوا وزارة الخارجية لصالحهم، الامر مردود طبعاً لأن كل الاحزاب التي تهمن على الوزارات تسخر الوزارة لصالح الحزب وهذا الامر مفروغ منه وجاء الاتهام من قبل كل الاحزاب على كل الاحزاب. وقد اعترض **الدكتور ماجد الساعدي** على هذه النقطة منها الى ان السفير يمثل الدولة العراقية الاتحادية ولا ينبغي له ان ينساق إلى قوميته وطائفته.

بيد ان **السيد سعد ناجي** يرى لو كان اي واحد منا في منصبه لفعلنا نفس الشيء. الاستقلال حلم قومي كردي موغل بتاريخ من الاضطهاد الهائل الذي تعرضوا له.

محمد السيد محسن قال انه ليس ضد الحلم الكردي لكن الاستفتاء وبعض مضامينه عد تبييناً من

قبل الاكراد تجاه رفاقهم في التحالفات وبالنتيجة فان الخديعة طالت العراق بأجمعه؛ حيث ان حديث بارزاني يدل على خديعة كبرى لسياسيين اجتمعوا معه لرسم مستقبل العراق برعاية أمريكية. كما اننا اليوم في معركة ضد اكبر تنظيم ارهابي، فليس من الرجلة ان تضغط على جرح الجريح وتسمع اهاته. بصراحة التوقيت ليس فيه شجاعة ولا شهامة ولا حلق.

جلل الكعوب يعتقد ان الخسارة هائلة وستطال الجميع، لأنه سيتم فقدان احتمالية التوازن في المستقبل، وفي حال اتفق الاكراد والسنة على تشكيل أكثرية في البرلمان، فان ذلك يمنح المسرح السياسي توافقات مختلفة حتى لو كانت بحساب الرياضيات فقط، ولكن مع انفصال كردستان حتى هذا الاحتمال البعيد اصبح خارج الخيارات، وهذا يعني على السنة التفكير جدياً بخياراتهم المستقبلية، لأن الإسلام السياسي سيكون مهيمناً أكثر مع اختفاء الاكراد من المعادلة.

محمد السيد محسن اردد على نفس النقطة قائلاً: التحالف الكردستاني هو الذي كان يهدب التمدد الإسلامي في السياسة العراقية، مع فقده فإننا سنكون تحت رحمة المتشددين الجدد.

ليس هناك قيادات حقيقية تمتلك الشجاعة لتعترف بمسؤوليتها عن الذي حصل، وكل القيادات الإسلامية مشروعها طائفى. منقسمة ومتناحرة حتى داخل طوائفها، والمشروع الوطني هو الحل، وهذا المشروع يحتاج تغيير مجتمعي ربما يحتاج وقت طويل، والعرب السنة اصحاب مشروع قومي من الصعب الانضواء تحت راية المشروع الكردي.

الدكتورة وسن عبود: معنى هذا بأننا نعرف بأننا نحن العرب نواجه مشاكل مختلفة تماماً عن أخواننا الأكراد وهذا نموذج الأسباب الرئيسية في رغبتهم في الانفصال.

أكراد العراق وأكراد الجوار

قال **السيد سعد ناجي** بان موقفاً ملتفاً لمسعود بارزاني قبل يوم من الاستفتاء كان مهماً بتغليبه مصلحة كرد العراق على الكرد خارج العراق؛ حيث قال إنه يحترم رأي الاكراد المجاورين له في تأسيس كياناتهم، وهي إشارة مهمه لتركيا بأن دولته ستشمل اكراد العراق فقط وهذا سيطمن تركيا بان حزب مسعود سيظل موالي لها ضد حزب العمال الكردستاني.

لكن **محمد السيد محسن** ايضاً نوه إلى ان الحكومات تخشى من عدوى العاطفة التي اثبتت فعاليتها منذ خمسينات القرن الماضي أيام الانقلابات العسكرية وحتى الربيع العربي.

ويرى **السيد محسن** ان حل الممكن ان يكون شاملاً لكل اكراد المنطقة هو الخروج المناسب لازمة الاكراد المتواصلة منذ عشرات السنين، حيث ان المجتمع الدولي مطلوب منه ان يتخذ اجراءات وضاغوطاً باتجاه الدول التي يسكن فيها الاكراد وهي العراق وتركيا وايران وسوريا للاتفاق على مؤتمر جامع برعاية امية لتقدير مصير الاكراد في دولها من خلال نظام فيدرالي جامع تلتزم به الدول الأربع وفق مراقبة دولية او مراقبة من قبل لجنة تتبع من المؤتمر من الدول الأربع، وبالتالي فإننا نحوال المشكلة من مشكلة كردية عراقية إلى مشكلة كردية جامعة تهتم فيها كل الدول المعنية ونكسر حاجز التدخل السياسي الذي تعاني منه البلدان الاربعة المعنية

منذ انطلاق الازمة

لكن **سعد ناجي** يرى ان اكراد سوريا رفضين فكره دولة قومية للاكراد مطالبين بحكم ذاتي فيدرالي في شمال سوريا يطلقون على تلك المنطقة روج أفا. اكراد تركيا الذي تحاربهم الحكومة وأكبرهم حزب العمل الكردستاني يرفضون فكرة الدولة الكردية ويصررون على فكرة حكم ذاتي ديمقراطي. فقط اكراد إيران يؤيدون الاستقلال وبقوة.

اما **الدكتور ماجد الساعدي** فيرى هذا التصريح من اكراد سوريا وتركيا وإيران هو غير دقيق فهم لديهم حلمهم الكبير في دولة كردية كبيرة لكن خوفهم من رد الفعل من حكوماتهم وبطشها لهم، اما في حالة كرد العراق فقد استغل بارزانى ضعف الحكومة المركزية وتكلم بصراحة عن طموحة ونفذ الخطوة الاولى باتجاه تأسيس دولته.

محمد السيد محسن يرى ان اكراد العراق لم يكونوا انفصاليين كذلك، ولكن ان تهيات لهم الظروف فانهم يستقوون على غيرهم بالانفصال.

السيد حسام الغزالي حذر من امتداد النزعة الانفصالية إلى دول أخرى وقال: الأكراد بخطوة الاستفتاء هذه سيغتربون الأبواب امام باقي الأكراد في تلك الدول لأن يطالعوا بقوة باستقلالهم وانضمامهم إلى باقي كردستان، ولذا يجب نهيء أنفسنا ونقتصر بأننا لن نستطيع ان نقف امام مثل إرادة كهذه فيما لو بدأ جماحها.

وهنا ينوه **الدكتور ماجد الساعدي** إلى أنه بعد الاستفتاء سوف يمر العراق بمرحلة جديدة وحرجة وسوف تغير جميع التوقعات والعنوانين:

اولا: سوف يصار إلى النظر في فقرات ومواد الدستور وإعادة كتابتها من جديد وتعديل القوانين التي تم التصويت عليها والتي لها علاقة بكردستان.

ثانيا: سوف يصار إلى استفتاء على التعديلات الدستورية الجديدة لكي يعتمد الدستور المصحح.

ثالثا: في هذه الحالة لن تحدث انتخابات والتي يفترض ان تحدث في نيسان ٢٠١٨ وهذا يعني لا انتخابات في العراق.

رابعا: سوف تكون هناك حالة تفرض نفسها في موضوع رئاسة الجمهورية بحيث تتحتم اخراج الرئاسة من الأكراد اي من السيد (فؤاد معصوم) لصالح السيد (نوري المالكي) كونه النائب الاول لرئيس الجمهورية ولمدة ٣٠ يوما لاختيار شخصية اخرى لرئيس الجمهورية.

وإن لم يتم الاتفاق سوف يستمر المالكي في منصبه وهنا سوف يكون لصالح (حزب الدعوة) منصب الرئاسة ومنصب رئيسة الحكومة، وهذا سوف يفجر خلافات كبيرة داخل البرلمان وداخل المشهد السياسي، وسوف يعطى العمل السياسي مثلما حدث بوقت خلافات النجيفي والمالي، وربما سوف يكون سبباً بخروج السنة هذه المرة مثلا خرج الأكراد والمطالبة بأمور جديدة.

ويتساءل جاسم الخطيب: هل يكون هناك فريق تفاوضي محنك للتفاوض مع الاكراد بخصوص الطلاق، وما هي المبالغ التي يجب على الاكراد دفعها للحكومة المركزية كون ان هناك مرافق

تابعة للدولة العراقية مثل مصافي النفط والمطارات وانابيب التصدير وغيرها.

جلال الكعود يرى ان الدولة المفترضة لاكراد العراق سيكون فيها جميع الأقليات العراقية، وستكون العربية اللغة الثانية الرسمية فيها، وتخيلوا لو ان يتم استثمار ٥٠٪ من موارد الدولة في التنمية ويتم سرقة الباقي، فان الدولة ستكون ناجحة مقارنة بالعراق؟

انظروا إلى سنغافورة عندما كانت جزءاً من ماليزيا ووضعها بعد ذلك. سويسرا بلد بدون منفذ بحري، السؤال هل القيادة الكردية ترغب ببناء دولة متقدمة وحرة أم تدخل في صراع عرقي مع جيرانها.

الا ان **السيد علي غالب** يعتقد ان لا مقارنة بين المواطنين الاقراد العراقيين وبين مواطنين اوربيين تشبعوا بالديمقراطية.

كذلك رأى **الدكتور سلمان الرواف** حين قال: أنا أتصور ان الوضع يختلف تماماً عن سويسرا او سنغافورة. المعادلة الحقيقية هي ايران وتركيا ولا أعتقد انهما ستسماحان بقيام دولة قد تتسع في أراضيها وهذا طموح بارزاني.

من جانب اخر **والكلام للدكتور الرواف**- ان هدف بارزاني اكبر مما نتصور وهو لا يبعد عن هدف اسرائيل بإزعاج ايران، وأسهل طريقه هو استعمال الاقراد في هذه المرحلة.

محمد السيد محسن يقول انه كان يتوقع حدثاً غير طبيعي لما تم شحذه من تهديد ووعيد من قبل الاتراك والاييرانيين وبعض فصائل الحشد الشعبي. الا ان الامر الان يدفعني لقراءة جديدة للمشهد. ايران من صالحها ابعاد الاقراد عن المشهد السياسي العراقي وتعليق حسم امرهم كدولة، لأن ذلك سيخدم الاحزاب السياسية التي تأتمر بأوامرها او تلك التي تسابقها منهجها. تركيا من صالحها ان يقدم الاقليم على الاستفتاء خطوة دون نتائج لأنها تريد امتصاص الاقراد كما كانت تستفيد منهم حين كانوا قبل غزو العراق فهم كانوا يعتبرون اقليم كردستان خزانهم لشراء النفط الرخيص، والعراق بحكومته لا يحتاج المكون الكروي في الساحة السياسية لينقضوا على ما تبقى من سنة وسيدعون الحزب الاسلامي ويرفعوه كممثل لسنة العراق الاول. هكذا اقرأ المشهد.

جلال الكعود: حتى السيد حيدر العبادي موافق على الاستفتاء، والا كيف يعقل أن يتم التحدث عنخروقات قبل ١٢ ساعة من الاستفتاء، وكما نتوقع أن يتم تدخل أمني، اقرب إلى ما حدث في كاتالونيا على اقل تقدير. القرار دولي، وتم تحقيق الهدف.

وانا هنا لا اتكلم عن شخص وإنما عن مؤسسة تنفيذية. الخروقات الهائلة التي تم السكوت عنها. وتواجد الأجهزة والمؤسسات الاتحادية في الإقليم تم التغاضي عنها لعشرات السنين، هذا هو التقصير، واي شخص آخر سيسلم دولة منهارة، فهل هذا يعني له الحق في الاخفاق؟

الدكتور ماجد الساعدي: ليس دفاعا عن العبادي الا انني اعتقد ان الرجل استلم بلداً مهشماً الاطراف ومفلساً ومحطاً من قبل داعش، وعلى الرغم من كل ذلك استطاع توحيد الجهود ضد داعش والانتصار في ميادين القتال، ويحاول محاربة الفساد لكن الأحزاب السياسية جميعاً أقوى

منه والأدوات التي لديه ضعيفة وغير فعالة.

لا اعتقد ان اي مسؤول يحب الاخفاق لكن الظروف المحلية والإقليمية اكبر من اي مسؤول مهما كانت قدرته.

في قناعتي ان الحكومات السابقة والاحزاب التي شاركت بالحكم هي من تتحمل هذه النتائج المخيبة للأمال. اعتقد يجب علينا جميعا دعمه في هذه الفترة العصبية ونكون متواحدين في مواجهة الخطر الكبير القادم ليس حبا به او ايمانا بقدراته، بل لأنه موجود ويقود حكومة المرحلة.

لكن **رائد الرحماني** مؤمن بان لا يستطيع اي مسؤول في الشرق الأوسط القيام بمثل هذه الخطوة ما لم يكن قد حصل على موافقة وضوء أخضر من الدول الكبرى.

محمد السيد محسن يعتقد ان الشريحة السياسية "بأجمعها" موافقة على انصاف الاقرارات عن العراق، ولكن الخجل من الخطيبة التاريخية هو الذي يجعلهم يتكتمون عن رغباتهم، اما هذه التصريرات والرفض فهو "عدة" المرحلة وقد أثت البعض موافقه مثلا امرته اجندة الآخرين، ايرانيين كانوا ام اتراك.

مسؤولية السلطة الرابعة

مما لا شك فيه ان دور الاعلام المرئي والمسموع والاعلام الجماهيري المتمثل بموقع التواصل الاجتماعي مهم في تعضيد حالات الرفض او القبول لمسألة انصاف الاقرارات واجراء الاستفقاء، الامر الذي خلق خطاب كراهية غير مسبوق.

السيد جلال الكعوب يرى ان من اكبر مشكلات العراق هو فشل السلطة الرابعة الاعلام، والخبراء الذين يظهرون على القنوات ويقدمون تحليلات سياسية ضيقة ومسيرة مدفوعة الثمن، مما منع أصحاب القرار من الحصول على آراء مستقلة وعميقة تثري القرار السياسي، لاحظوا القنوات وهي تجتر نفس الكلام، وكلها فشلت في تقديم رؤية عن نجاح الإقليم في الاستفقاء، وما هي تبعات ذلك. من تكلم عن عدم توافق المؤسسات الاتحادية في إقليم كردستان في السابق؟

وأجاب **محمد السيد محسن** عبر مقال كتبه حول ما ذكره مسعود بارزاني بأن المفاوضات الكردي في لجنة كتابة الدستور سعى إلى استخدام لفظ الاتحاد بدلاً عن الوحدة في المادة الأولى للدستور العراقي ووصل إلى مسعاه فكتب:

بين الوحدة والاتحاد .. ضاعت خريطة البلاد كنت اتابع مسعود بارزاني في مؤتمر الصحافي الذي سبق الاستفتاء بيوم وهو يقول: "ان العراق اتحاد وليس وحدة ويستشهد بالمادة الاولى للدستور العراقي" ، التي تنص على: "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوريٌّ نيابيٌّ (برلماني) ديمقراطيٌّ وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق".

يقول بارزاني لقد استغرقنا وقتا طويلا ومناقشات مكثفة لكتاب في الدستور "اتحاد" وليس

”وحدة“، لأننا كنا نعتقد أن هناك من سيتحجج علينا إذا أقدمنا على خطوة الانفصال.

هذا الأمر الذي يعد اعترافا صريحا بالتبييت للانفصال واستغفال شريحتين سیاسیتين في العراق، وهما الشيعة والسنّة. فأما الشيعة فأنهم كانوا يبحثون عن السلطة باي شكل من الأشكال، ولذا فقد سمحوا بتمرير كل الالغام التي وضعها الاكراط في الدستور بغية اتمامه على عجل والاسراع في انجاز الخطوات التي من شأنها ان تسلمهم زمام السلطة في العراق.

اما السنّة فلم يكونوا مشتركين بشكل فاعل في الدستور وجاءوا للحفلة متأخرین لأنهم كانوا يتلقون رسائل تهديد من بقایا النظام السابق اذا ما اشترکوا مع حکومة تتعامل مع الاحتلال، ولم يتمرد الا الحزب الاسلامي الذي نزل بقوة وقدراك لكنه مع ذلك كان رافضا للمشاركة في كتابة الدستور، وحينما استدرج بعض السنّة وكان عددهم ١٥ للمشاركة في كتابة الدستور كان وجودهم لا يمثل رادعا ديمقراطيا حين يتم الاتفاق والتصويت على اية فقرة من الدستور.

لقد قصد الاكراط استخدام لفظ ”اتحاد“ بدلاً ”وحدة“ كي يستندوا اليه في هذه المرحلة ولكي يثبتوا للعالم أجمع ان الاتحاد هو شأن اختياري اما الوحدة فهي انتماء متقدم تميز به كل الشعوب. وهكذا فرط الشيعة بوحدة العراق بقصد او بدونه، بطمع او بغباء سياسي، ومن المرجح ان ننتهي بالترجح الاخير لأن السنّة كانوا لم يستفيقوا بعد من الحلم المزعج بفقدان السلطة التي لازمتهم طوال قرن، والشيعة لم تكن لهم الدرأة والحنكة السياسية، اما الاكراط فقد اخذوا نفسا طويلاً وتهيأوا لمرحلة البناء الجديد للعراق لأنهم في انفصالت منطقی عن السلطة والبلاد منذ عام ١٩٩١ بعد قرار مجلس الامن رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٩١ والذي يفرض منطقة حظر جوي على الطيران العراقي في منطقة ما بعد خط العرض ٣٦. كما عدل القرار عام ١٩٩٢ بعد السماح للقوات العراقية الدخول في المنطقة اعلاه.

الاكراط منذ ذلك الوقت ربوا امورهم وقاموا بإجراء اول انتخابات بين الحزبين الرئيسيين ”البارتي“ بزعامة بارزانی و”اليكوتي“ بزعامة طالباني، وبذلك استبقوا الجميع في تأسيس تجربة الدولة والقيادة الامر الذي كانت فيه الشخصيات الكردية قادرة على احتواء الاخر من المفاوضين من العراقيين الجدد شيعة وسنّة.

الآن باتت ”الخطيئة التاريخية“ امرا واقعا حيث يعتقد الجميع ان تفكیک خريطة العراق خطيئة تاريخية كان ينأى عنها الشيعة والسنّة لكن التاريخ سيكتب: ”حين استلم الشيعة زمام السلطة في العراق لم يقع على البقاء موحداً“. وهذه الطامة كانت واضحة يوم تم اطلاق الدستور، فعراق ما بعد ٢٠٠٣ بات متحداً وليس موحداً.

سيكتب التاريخ ان شيعة السلطة في العراق لم يستطيعوا ان يحافظوا على وطن استلموه موحداً فامعنوا مع غيرهم من السياسيين من كافة الطوائف بنهب ثرواته وتضييع أمنه، ومن ثم تفكیک خريطيته.

انها فعل الخطيئة التاريخية التي ستظل تلعن من كان صاحب قرار.

كما ان خطيئة اخرى تأسست وفق تداعيات الاستفتاء وهي ان اي مسؤول عراقي سيفتح حوار

مع سلطة الإقليم سيكون محرجاً جداً خصوصاً وان الحكومة العراقية باتت تحس بالحرج لأنها هي المسؤولة عن حماية الأرض والأجزاء العراقية فضلاً عن حماية ثروات البلاد، اللعب الآن بات على المكشوف. تلك هي فرصة للسياسيين بالتنافس من أجل الوطنية من خلال معاقبة الأكراد.

ويستغرب **الدكتور سلمان الرواف** من موقف الأميركيان ويقول: الغريب ان الأميركيان، مؤيدین ومعارضین، يعتقدون ان بارزاني وحزبه وقعوا في فخ كبير، وان أمريكا لن تسمح بتجزئة العراق والله أعلم من الصادق وال أيام القادمة حبلی بالمفاجئات.

الا ان **محمد السيد محسن** يعتبر ان الأميركيان يجعلون من الاستفتاء اختبار قوة. هم دائماً مع القوي، وهم ينتهزون اي فرصة لمعاقبة اردوغان الذي ادار وجهه لأمريكا وتوجه نحو روسيا وايران.

سعد ناجي: الأميركيان كانوا واضحين تماماً هم يعترضون على التوقيت فقط.

يقول **محمد السيد محسن** انني التقيت اليوم مع احد قيادات بدر للاستفسار عن الموقف "المترافق" لفصائل الحشد وعدم تنفيذها تهدياتها قال لي: منذ يومين نتباحث مع القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي ان ندخل كركوك ونعلن حظر تجوال، الا ان العبادي قال ان كركوك خط احمر، لا يسمح لكم بالدخول فيها في هذه المرحلة.

اعتقد ان الوضع المستقبلي القريب للأحداث غير معروف كما انه غير مأمون الجانب. التريث مهم في هذه المرحلة، لكن هذه الاحداث اذا أفرزت قراءة جديدة للمشهد السياسي فيجب ان يكون للمنتدى الصوت المسموع والحضور الواضح.

الدكتور سلمان الرواف عاد وأكد على دور الحشد الشعبي باعتباره صمام الامان لما حققه من مواجهة شريفة وجادة للارهاب، واضاف: الحشد الشعبي صمام أمان العراق في الوقت الحاضر، ومهما كان اختلافاً حول دوره فإنه يجب ان يلعب دوره لحفظ العراق، وقد يكون الاحتكاك أنسجم وسيلة لإظهار قوة السلطة المركزية ورفض الشعب العراقي والشعوب العربية للتقسيم، ومهما كان الثمن. المهم ان نوقف الاصوات التي تحرض على تقسيم البلاد والانفصال فهذا ليس هو الوقت للانفصال لقد وصلت اخبار ان الأميركيان اوصلوا رسائل تهديد بضرورة عدم اشراك الحشد الشعبي في كركوك. كما ان العالم يجب ان يعرف ان العراق بأجمعه ضد التقسيم، وان حقوق الأقليات فيه محفوظة.

محمد السيد محسن: الحشد الشعبي رسميًا تابع للقيادة العامة للقوات المسلحة، وثانياً: الحشد لا يمتلك قراره. وثالثاً: هناك تأثير حرث قادمة سيكون بطلها الحشد لكن عدوه هذه المرة البيشمركة في المناطق التي احتلها الأكراد بعد ٢٠٠٣.

وأعرب **الدكتور ماجد الساعدي** عن خشيته مما كان يحدُّر منه سابقاً وهو اقتتال داخلي يشمل الحشد الشعبي، واضاف: كنا نتمنى انتهاء دور الحشد بتحرير الاراضي المحتلة من داعش، لكن الإسراع بالاستفتاء أوجب بقاء الحشد كمنظومة عسكرية مهمة لتحرير الاراضي المتنازع عليها.

حسام الغزالي يقول: لو كانت المسالة هكذا لما فكرنا بالحشد، متى سيدخلون او متى تبدأ المعركة، المشكلة ان "المطلبيين" للحرب كثيرون ونخشى ان يرتكبوا حماقة تضيع فيها الحقوق، ويرتبك بها الوضع بشكل عام.

هذا هو منطق العقل عندما يسود منطق العاطفة، اما الحديث عن استفزاز الأقلية للأغلبية فهذا بحد ذاته نفس النظرة التي استخدمها صناع القرار وعرابو المحاصصة الطائفية والتي قادت العراق إلى ما هو عليه اليوم!

وفي هذه النقطة اتفق معه **المؤمن ماجد الساعدي** وقال: نحتاج إلى الحكمة والسيطرة وعدم الانفعال والتعامل مع القضية بنفس الدهاء والذكاء الذي يتعامل به الكرد. فمن السهولة في قناعتي البدء بالعمل العسكري لكن الصعوبة الكبيرة في ايقافه.

السيد نوي السعيد يقترح ان يتخد اعضاء في منتدى الاعمار العراقي خطوة وطنية جريئة تحسب لأعضائه في هذا الظرف الصعب بتشكيل وفد من سيدات ورجال الاعمال مستغلين علاقاتهم المحلية والدولية لفتح حوار مع الحكومة المركزية وحكومة كردستان خاصة بان العديد منهم سواء العرب أو الكرد أو القوميات الاخرى لديهم مصالح اقتصادية لدى الجانبيين مما يؤهلهم للحديث بدون ضغوطات أو مصالح سياسية.

السيد حسام الغزالي قال: اي دولة متعددة الأعراق والقوميات والأديان والطوائف، يجب ان تكون فيها شراكة سلمية واجتماعية مثل شركة مساهمة اذا فشلت ادارتها، فان الشركاء ينسحبون بأجمعهم، الواحد ينسحب تلو الآخر. لذا فان الشركة الناجحة الجميع سينتمي لها، انا ارى بعد هذه المقدمة ان اهمية النخب الاقتصادية في بناء نظام نموذجي بحيث يكونون بمثابة الآباء المؤسسین وينتجون دولة فيها نظام عدالة اجتماعية ومساواة للجميع.

اما **السيد محمد نعيم الساعدي** فيرى ان اي عمل عسكري الان يعد امرا خطيرا، وقد تكون البداية سهلة. لكن ادامة زخمها وتوفير مستلزماتها قد يكون صعبا جدا في هذه الظروف والتعقيدات. هذا فنياً، اما الخسائر البشرية من كل الاطراف هي بالنتيجة خسارة انسانية، لذا يجب التفكير والتزوي والتحلي بالحكمة، وفي ذات الوقت وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية يجب عدم استبعادها نهائياً، بل الاعداد والاستحضار والتخطيط بصورة جدية لها كاحتمال قائم اخير، وربما التحضير لها بقوه عنيفة وفاعلة سوف يغنينا عن استخدامها باعتبارها قوة رد، (ان اردت السلام استعد للحرب).

المراهنة على فرض الأمر الواقع

يعتقد البعض ان بارزاني اقنع من قبل فريق العمل المحيط به. ان الرفض لقرار الاستفتاء سيكون مجرد وقت اذا تمكّن الاقليم من تعديه فإن القضية ستدخل ضمن نطاق فرض الامر الواقع، الامر الذي سيجر اكثرا من دولة ومنظمة للاعتراف بخطوة الاركان اولا، ثم الدعوة لمناقشة نتائجها وهذا الأمر يتم تداوله ويوصى المعنيين به بالصبر وتحقيق الارادة كي يحصلوا على الاحلام.

في هذه النقطة يرى **حيدر العقوبي**: ان في القانون الدولي اكثر من صورة للاعتراف، منها واقعي وهذا مؤقت يمكن إلغاؤه في أي وقت إذا تغيرت الظروف التي أدت إلى إصداره. والآخر قانوني وهو اعتراف نهائي يقع نهاية فترة الإختبار للدولة الجديدة ولا يمكن إلغاؤه. ومنها "الصريح" قرار رسمي من حكومة دولة ما او مذكرة دبلوماسية تعترف بقرار الدولة الجديدة. وهناك اعتراف ضمني ويكون عن طريق الدخول في علاقات مع الدولة الجديدة، وهذا يتم استنتاجه من ملابسات وظروف لا تدع مجالاً للشك على اتجاه نية الدولة إلى الاعتراف بالدولة الجديدة.

وهناك ايضاً اعتراف مشروط، اي يعترف المجتمع الدولي بالدولة الجديدة مقابل التزامات، واذا لم تنفذ الدولة الجديدة تلك الالتزامات يتم سحب الاعتراف.

وتعليقاً على ما ذكرناه نقلت **الدكتورة عاملة ناجي** عن وسائل اعلام افادت ان افادت وسائل الاعلام بان رئيس الحكومة الكندية جستن ترودو اعرب في تعليق له على الاستفتاء الذي اجراءه اقليم كورستان بأنه يحترم العملية التي بدأ الكورد بعماريتها. وقال ترودو ان الامر الحساس هو ان تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

جلال الكعو: الآن هناك سبب رسمي يدفع الأمم المتحدة والتحالف الدولي والولايات المتحدة للتدخل في أضلاع العملية السياسية في العراق، وخلق دولة مدنية، وتعديل الدستور، والتعاطي مع جميع المشاكل التي لم يستطع البرلمان العراقي أو المؤسسات الفيدرالية العراقية من التعاطي معها، وسيكون الخاسر الأكبر هم الفاسدون والطائفيون والأحزاب الدينية، وقد يكون هناك أمل للتيار العلماني والتكنوقراط لتصدر المشهد بعد تنظيف المشهد السياسي في العراق. هل هذه هي الخطة؟ ام ان هناك رأي ثانٍ؟

وفي استذكار لما جرى اياً وجود الحاكم المدني للعراق بول بريمر ينقل ايضاً **جلال الكعو** ما تم تناقله عن مصادر عن ان مسعود بارزاني نسي او يريد ان يتناهى ما دار بينه وبين بول بريمر في مجلس الحكم العراقي ايام كتابة (ترجمة) قانون إدارة الدولة ومناقشة مواده. فعند الوصول إلى الباب الثامن - الأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية وتحديداً عند المادة ٥٣/ج: "يحق لمجموعة من المحافظات خارج إقليم كردستان لا تتجاوز الثلاث فيما عدا بغداد وكركوك، تشكيل أقاليم فيما بينها، وللحكومة الوطنية المؤقتة أن تقترح آليات لتشكيل هذه الأقاليم، على أن تُطرح على الجمعية الوطنية المنتخبة للنظر فيها وإقرارها. يجب الحصول بالإضافة إلى موافقة الجمعية الوطنية على أي تشريع خاص بتشكيل إقليم جديد على موافقة أهالي المحافظات المعنية بواسطة استفتاء".

و بعد قراءة الفقرة رفع مسعود بارزاني يده للسماح له بمداخلة (وكان بول بريمر يترأس الجلسة)، فقال: لماذا لا نجعل عدد المحافظات لكل إقليم اربعة بدلاً من ثلاثة محافظات؟

لم يجده بريمر "بـ لا" او سندرس الموضوع لأنـه كان يفهم ما يقصدـه، ولكنه اجابـه: كركوك لا لأنـها ستكون ولاية لوحـدها مثلـ بغداد. ويتـساعـل **الكعـو** ايضاً: ماذا لو يكون العـراق ٦ إـقالـيم: إـقـالـيم الشمال، إـقـالـيم الغـرب، إـقـالـيم كـركـوك، إـقـالـيم بـغـادـاـ، إـقـالـيم الوـسـط وـإـقـالـيم الجنـوب، وتـكون حـكـومـة فـيدـرـالـية مـسـؤـولـيتها اـخـتـصـاصـاتـها الحـصـرـية كـما وـرـدـ في الدـسـتـورـ فقطـ، وـنـتـهـيـ منـ صـرـاعـ الهـيـمنـةـ

الحالي، ونعيش باحترام، عسى ان الله يفتحها على هذا الشعب المسكين.

الاقتراح راق **للسيد جاسم الخطيب** فعلى قائلًا: اقتراح جيد اذا كان هناكوعي وديمقراطية نزيهة وحقيقية، خوفي من عدم وجود حكومة مركزية فاسدة وحكومة اقليم كردستان فاسدة تتحول إلى سبع حكومات فاسدة!

في الحقيقة ان المشكلة هي شيعة ضد شيعة وسنة ضد سنة واكراد ضد اكراد وعشيرة ضد عشيرة والكل ضد الكل، والا لماذا البصرة المسكينة يحكمها الشيعة والتناحر على الكراسي مستمر يوميا. المشكلة هي عدم الحس بالمواطنة والانانية هي سيد الموقف والمسؤول لا يخدم المجتمع ويعتبر نفسه صاحب فضل على من انتخبه.

جلل الكعو: المشكلة في جزئين: جزء تناحر داخلي بين القوى، وجزء تناحر بين المركز والأقاليم. التناحر الداخلي يكون مسؤولية الإقليم الداخلية، مع وجود مؤسسات نزيهة وشفافة ودستور واضح. تتطور الحلول مع الوقت.

التناحر بين المركز والأقاليم هو الأخطر لأنه مبني على الهيمنة. عربي على كردي. وشيعي على سني. وكردي على تركماني. وهذا خلل بنوي وليس صراعا سياسيا. وهذا النوع من الصراع يهدد وحدة العراق، اما الصراع داخل الأقاليم لا يهدد وحدة البلد.

الاكراد بالرغم من التناحر الداخلي الا انهم متفقون كإقليم، وكذلك التحالف الوطني. المطلوب هو عدم هيمنة مجموعة على أخرى ومنحها القضاء اللازم لحكم نفسها داخل الدولة الواحدة، ولكن يجب ان تكون مؤسسات الدولة مبنية على أسس صحيحة، وغير فاسدة وتحترم القانون، وبخلافة فلا توجد أسس لبناء دولة.

فما يجري اليوم هو ان هناك شخصا يفكر بأن الطائفية هي الحل للمستقبل؟ ويقع في نفس فخ الدين السياسي، هو لا يعرف بأن الاكراد قوميون وليسوا طائفيين.

محمد نعيم الساعدي: اذن هي ازمة مجتمع بالكامل بدايتها من الفرد والعائلة والظلم يبقى في الأقاليم من قبل قيادات الأقاليم ومجالسها التشريعية، كما هو حاصل الآن في داخل المحافظة الواحدة حين نذهب إلى المحافظات ونشاهد مظاهر التعسف والهيمنة والجهل والاستغلال والظلم والقهر والفساد في ظل الحكومات المحلية.

الدكتورة وسن عبود: تعتقد ان التغيير قادم لا محالة، لذا يجب ان يبدأ به مثقفو الامة قبل غيرهم، مثل قضية تأسيس البرلمان لولا المجتمع الدولي لما تمكنت المرأة العراقية من المشاركة في البرلمان، ما يعني تم فرضها بالقوة بالرغم من محاولات البعض التحاجج بالعادات والتقاليد. نحن لا نستطيع ان ندافع عن قضية ناقصة مثل ما لا نستطيع السيطرة على مرض وبائي معدى يهدد المجتمع بالمضادات الحيوية فقط.

ان سبب تركيزنا على هذه النقطة لأن كل المجتمعات الدولية والامم المتحدة والتي ستنتج عن ايتها لجسم امورنا في قضية المواطنة وحقوق الانسان، فلا يمكن فصل حقوق المواطنة وملف حقوق الانسان في العراق من ملف حقوق المرأة، وستظهر بوضوح عند البدء بالمحاكمات القضائية

لجرائم داعش.

الأكراد بين موقف قومي وآخر وطني

اشكالية الاحصاء السكاني من اكبر المشكلات التي واجهت العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهذه المشكلة ايضا تم تداولها ضمن النقاش؛ حيث يرى **السيد سعد ناجي** ان الاكراد يمثلون ٣٩ بالمائة من تعداد العراق وهم شريك في الوطن. هل يجب أن نحسب لشريكنا مكاسبه، ماذا حصل الاكراد من قائمتك، على سبيل المثال ٥٠٠ ألف برميل نفط بالكاد يبيعونها بسعر بخس بسبب عدم موافقة الحكومة المركزية، يجب أن تكون واقعيين لحل هذا الإشكال الكبير. هناك تقدير كبير للحكومة ليس فقط مع الاكراد بل مع المحافظات الغربية التي سجد يوما ما وضعنما معها كما هو الوضع اليوم مع الاكراد.

رائد الرحمنى اعتبر على الرقم وقال ان نسبتهم لا تتعذر ١٣%.

اما **محمد السيد محسن** فقد استند إلى منهج دراسي كان يدرس في جامعة بغداد في كلية العلوم السياسية واستند إلى آخر احصاء سكاني تم للعراق وكان عام ١٩٩٧، وهو تعداد خاص ساهم فيه دائرة الإحصاء المركزي بالإضافة إلى اساتذة في الاجتماع ومنتسبي أمن وبعض الدوائر الأمنية، وكانت نسبة الاكراد فيه هي ١٩.٥٪ من سكان العراق، واضاف ان هذا الدرس كان يدرس في المرحلة الثالثة لكلية العلوم السياسية إلى حد ما قبل عام ٢٠٠٣.

وهنا تدخل **رائد الرحمنى** متسائلا: لماذا نقوم بتقسيم المجتمع على أساس عرقي ومذهبي وقومي وطائفي؟ يجب توزيع ثروات البلد على كل افراد الشعب بالتساوي. أما المناصب فيجب توزيعها على أساس الكفاءة بموجب معايير علمية صحيحة لا يدخل فيها التمييز القومي والعرقي والمذهبي. هكذا تبني البلدان. بسبب الإعلام المغرض فقد تم تسميم طريقة تفكيرنا وأصبحنا نفكر مثلما يريد أعداء العراق.

السيد لؤي الشكرجي ايضا اعتبر على ما ذكره **سعد ناجي** قائلا: الكرد لا يمثلون ٣٩٪ من نفوس العراق.

لماذا كانوا يبيعون النفط بخس؟ الجواب لكي لا تسلم للحكومة المركزية النفط، والدستور ينص على ان الموارد النفطية هي ملك للشعب العراقي بأكمله وليس حكراً إلى إقليم.

يعني ابن البصرة يعطي لباقي العراق وابن الإقليم تقوم قيادته بأخذ نفط كردستان وتستولي على نفط كركوك والاموال تودع في حسابات خاصة وليس في وزارة مالية الإقليم! اين المنطق؟

لذلك فان من يظلم ويضطهد الشعب الكردي هم قياداته المفلسة والفاشدة.

اما **الدكتورة وسن عبود** فقالت: لا يوجد فرق اذا كان نسبة الاكراد ٣٩٪ او ٢٠٪ لأنهم مسؤولين عن اداء الحكومة بنفس النسبة التي يمثلوها، وهذا ينطبق على العرب السنة والشيعة. كلهم اساء الادارة وأفسد بالمال العام حسب نسبتهم، فلا يوجد ضحايا لأن الكل متضرر.

و ضمن مداخلته، **الدكتور سلمان الرواف** قال: بالأمس كنت وزوجتي مدعوين لعشاء والتقيينا

بمستشارة للشؤون العربية في وزارة الخارجية الأمريكية، وفتح موضوع بارز اني وانا استغربت من ثقتها بان العراق لن يقسم ولن تسمح أمريكا بذلك في الوقت الحاضر، وان العبادي موثوق به ويجب التخلص من الفساد المالي والاداري وتنمية مؤسسات الدولة وتنمية القوات المسلحة (قطعتها بأنكم هدمتواها وشجعتم على السرقة والفساد). لم تتكلم بالسلب عن اسرائيل وقالت انها الحليف الوحيد في المنطقة في الوقت الحاضر، (مدخلتي، تريدون البرزانى كبديل) كلا لا نثق به ولا نريد مشاكل اضافية مع ايران وتركيا. كالعادة الأمريكية لا يتكلمون بلغة واضحة والمشاكل الداخلية هي الشاغل الكبير في الولايات المتحدة اليوم (ازمة مالية حتى في الجامعات وكل مراقب الحياة واعتقد سيتم عقد صفقات سلاح كبيرة مع العراق وزيادة ديونه التي تفوق ١١٥ مليار دولار، ومشكلة الإقليم قد تكون جانبية وهدفها الضغط على الحكومة المركزية.

التصدي لخطاب الكراهية

يقول **محمد السيد محسن** بان المرحلة التي تلت الاستفتاء خلفت خطاب كراهية شديد، لذا فنحن بحاجة للمشروع ووقف خطاب الكراهية، والسيطرة على الأصوات غير المنضبطة، وأتمنى ان يكون حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء وقائد عام للقوات المسلحة ان يسيطر على جهة بغداد التي تعقد اجتماعاتها هنا وهناك، أقول: اتركوا الرجل يراهن على الدستور، وقوانين إدارة الدولة فهي تكفل للجميع موقفاً واضحاً دون تصعيد او مواجهة.

اما **الدكتور ماجد الساعدي** فيرى ان مشكلة العراق لم تكن يوماً ما في تنوع شعبه ولكن في عجز الإيديولوجيات السياسية فيه عن صناعة الحلول وفشل الأحزاب في مساعدة الزعماء.

وهنا يطرح **الساعدي** سؤالاً في غاية الاهمية وهو: ما اذا لو تراجع البرزانى؟

هذا احتمال وارد والعبادي والمجتمع الدولي يطالبه بذلك وهناك إمكانية ان يبادر ويقول لنضع الاستفتاء جانياً ولنبدأ الحوار.

هل من المعقول ان نتعامل معه كرئيس اقليل مرة اخرى فقد مصداقيته، بعد اتهام السيد العبادي له مباشرة بسرقة النفط والانتهاك على الدستور، واحتلال اراضي عراقية من قبل مليشيا تابعة له؟

هذه أسئلة كبيرة ومهمة للحكومة العراقية والسيد العبادي بالذات.

أول الاجابات ووجهات النظر جاءت من **السيد جاسم الخطيب** حيث قال: في اعتقادى بارزانى لن يتراجع عن قراره بالمضي قدماً نحو الانفصال والاستفتاء هو جزء من تحقيق هذا الهدف، وإذا عمل اي شيء اخر مختلف فهو يعتبر خائناً من وجهة نظر الاكراد وتعتبر، نهايته السياسية، ولذلك فإن محصلة احتمال التراجع تساوي صفر.

رائد الرحمنى: في اعتقادى تم خلق هذه المشكلة وقد تتسع وتتطور لكي يتم تدويل المشكلة، ومن ثم يتم عمل اتفاق دولي اشبه باتفاقية دايتون عندما قسموا يوغوسلافيا إلى عدة دول في ١٩٩٥.

الدكتور صباح الساعدي: يجب التعامل مع مسعود بارزاني بنهج مختلف عما سبق، وبأسلوب واحد سواء تراجع او لم يتراجع، لكي لا يستفيد من الاستفتاء بأي شكل من الأشكال.

كما يجب أن يحاسب على كل تصرفاته السابقة باعتباره موظفاً حكومياً خاضعاً للسلطة الاتحادية، كما لا يجوز ابداً للساسة العراقيين ان يكرروا خطأهم القاتل بترك الحبل على الغارب والتغاضي عن "الخروقات المسعودية" للدستور ومبادئ الحكم، كما يجب على الشعب محاسبة الساسة العراقيين الذين تواطؤوا مع بارزاني طيلة الفترة الماضية.

يجب أن يكون للشعب موقف حازم وحاسم من هذه القضية المصيرية ولا يجوز التهاون او التساهل مطلقاً ويقع على عاتقنا نحن النخبة المهنية واجب شرعي ووطني وقانوني في التصدي بشكل قوي لهذا الموضوع.

وهنا تدخل **الاستاذ الدكتور خضير عباس جدوع** فقال: لا اعتقد ان حساباً سيطال أياً من السياسيين فهم يتعاشرون وفق مبدأ التغاضي عن الآخر، وهذا سبب شیوع الخطأ. فهم سواء وان اختالفوا مذهبياً او دينياً او قومياً وما إلى ذلك من خلافات مختلفة. لماذا لا يحصل الحساب لأن الكل ينظر للموضوع من زاوية مصالحة الفئوية الضيقه وليس الوطنية العليا وهو بهذا المنظار قد يربح تلك المصالح في نظره، وتناسي أو نسي انه خسر الوطن كله.

اما **الدكتور سلمان الرواف** فقال: أنا اعتقد ان هناك تأييد عراقي ومن الأطراف مدعوماً بقرار البرلمان وتخويل رئيس الوزراء بتنفيذ القرارات الصادرة، "لقد بلغ السيل الزبى".

مسعود بارزاني العقدة أم الحل؟

قد يدور في خلد البعض ان مسعود بارزاني انما اراد ان يحقق مكاسب كثيرة من خلال حركة الاستفتاء؛ ابرزها هو ان يتخلص من ازمة الشرعية التي تحاصره بانتهاء ولايته الثانية في رئاسة الاقليم وهذا ما حصل فعلاً؛ حيث اعاد الرجل لاسمه تأثيره، وطرق على اكثر الاوتار حساسية عند المواطن الكردي في اية بقعة من الدول الاربع التي تحتضن الكرد وهو وتر الدولة الكردية، الامر الذي دعا حتى معارضي الاستفتاء من قبل حركة التغيير في السليمانية والجامعة الكردستانية الاسلامية في دهوك إلى تخدير قواعدهم الجماهيرية في المشاركة في الاستفتاء.

اما الفريق الآخر فهو الذي يجد في شخصية مسعود بارزاني الحل لما تمتلكه عائلته من اعتبارات اجتماعية، وإرث تاريخي وقتل عشائري بين طائفه الباهدان الشيعية وامتداداتها الواسعة والشاسعة ما بين العراق وسوريا وايران وتركيا. ولذلك فهناك من يرفض ان تفتح الحكومة حواراً مع مسعود بارزاني، فيما يرى الطرف الآخر ان بارزاني هو الاولى في فتح الحوار لأنه ما زال صاحب قرار، خصوصاً وان رقعته الاجتماعية والعشائرية اتسعت مستفيداً من ازمة سيطرة داعش على مدينة الموصل والمناطق المحيطة بها.

حسام الغالي يرى ان الحكومة يجب ان تستمر بالحوار مع مسعود بارزاني؛ حيث ان لعائلته بارزاني الثقل الأكبر في كردستان فهي تستمد قوتها بشكل أساسى من احترام العشائر الكردية لها

شكل مطلق، اضافة إلى تاريخهم في القضية الكردية، فهم أول من أظهر القضية الكردية على الساحة السياسية العالمية. لذلك فليس من المفید تهميشهم أو إلغاؤهم من أي اتفاق مستقبلي.

وكان **لؤي الشرجي** رأياً مخالفًا، حيث قال: بعد ١٤ عاماً من المجاملات معه والتملق له اضعاب البلد، والآن يتم اقتراح اجراء حوار مع مسعود بارزاني فقط لأنه من عشيرة لها ثقل اجتماعي. أين المنطق؟

الآن فرصة للحكومة العراقية ان تستغل الموقف وتصحح الأخطاء والتملق السابق الذي اوصلنا إلى تمادي بارزاني، وبالنهاية الحكومة المركزية يجب ان تكون المظلة لكل أبناء الشعب وليس التملق لعشيرة البرزاني.

هناك الكثير الكثير من الاخوان الكرد الذين يودون التخلص من "دكتاتورية" بارزاني واستبداده في الإقليم والمثل يقول رب ضارة نافعة.

اما **الدكتورة وسن عبود** فقد رأت التالي: ولو من الضروري احترام العشائر والعمل على كسبهم واحتواهم، ولكن يجب علينا رفض الابتزاز لأن الاستجابة لهذا الابتزاز من قبل طرف ما سيجعل من العشائر الأخرى ان تطالب بمطلب آخر. في السابق الحكومات استجابت للأقوى والذي يخرج ويسب ويشنّم بالإعلام. الآن على الحكومة ان تؤكد على مبدأ المواطنة وتطبق سياسة عادلة. الاولوية الآن لمطالب النازحين وليس لأحلام البرزاني.

الدكتور صباح الساعدي: إن إعطاء الاولوية والأهمية لعائمة في التعامل السياسي أمر يتعارض مع الديمقراطية بشكل واضح، وهذا المبدأ -إن طُبق- سوف يجبرنا على العودة إلى الوراء لإعطاء الاولوية والأهمية لعوائل عراقية كان وما زال لها دور سياسي. ان مسعود بارزاني ليس أمتداداً لعائمة سياسية قيادية، وإنما هو دكتاتور مستبد وطاغية. كل تاريخه تمرد على القانون والاعراف.

الدكتور ماجد الساعدي: لكنه إلى قبل أسبوع كان شريكاً استراتيجياً في الحكم يتراكم كل السياسيين له للحصول على الدعم السياسي في البرلمان. فإذا كان هو كما ذكرته فلماذا تشاركتنا معه ١٤ عاماً؟

لؤي الشرجي يرى ان الفرصة الآن مناسبة جداً لتصحيح المسار.

لكن **الدكتور صباح الساعدي** اجاب دكتور ماجد الساعدي بالقول: كانت الشراكة معه مبنية على خضوع طرف لطرف ولمصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة. وأنا شخصياً ووظيفياً نبهت لهذا منذ عشر سنوات لكن أصحاب القرار لا يفهمون ولقولنا لا يسمعون.

حسام الغالي من جانبه تدخل رافضاً مبدأ المجاملة على حساب الوطن، وبناء العملية السياسية الحقة، فقال: هل تتذمرون ان صدام حسين كان يجامل الأكراد حين لم يعقد اي اتفاق قوي إلا من خلال تعامله مع البارزانيين؟

وهل تتذمرون ان الامريكان يجاملون بحيث أبقوه إلى الان رغم انتهاء ولايته؟

الموضوع ليس وفق تعقيدات مرحلية وإنما وفق ما نراه راهنا على الأرض من ثقل وقدرة على استنباط القرار.

محمد السيد محسن: اعتقد ان التحالف الوطني مصدوم بإصرار مسعود لأن انفصال الأكراد، تلك خطيبة تاريخية سيتحملها الشيعة لوحدهم، لذلك فان حسابات البيدر اختلفت الآن هناك ت سابق لمعاقبة مسعود بارزاني مدعاوم بحالة استياء عربية وعالمية وحالة انتقام تركية إيرانية.

اما عن موضوع مجاملات التحالف الوطني لمصعد. لأن الرجل له التزامات منذ كان في المعارضة، وعام ٢٠١١ كان هناك تفاهم بينه وبين المالكي. كل وقع باسم حزبه وليس باسم منصبه، وقد استاء بارزاني لأن المالكي اخل بالتزاماته فانعكست على التحالف الوطني.

ومن ضمن الاتفاقيات بين المالكي وبارزاني: البيشمركة هم يقودون الجانب الأمني في كركوك، وزارة الدفاع هي التي تسلح البيشمركة، وأخرها وأهمها وهو ما لم يتطرق له التحالف الوطني وبالأخص حزب الدعوة.

الدكتور ماجد الساعدي اثنى على ما قاله **محمد السيد محسن** واضاف: كلام صحيح لأنه لو حصل الانفصال فان التحالف الوطني سيتحمل الوزر الأكبر، وفي الحقيقة عار على كل المشاركين في العملية السياسية كبرت كلهم ام صغرت لو حصل الانفصال لبلاد توحد عبر آلاف السنين وتشكل بهذا التنوع المحترم.

سعد ناجي: من الواضح ان مسعود استند إلى عدد من المعطيات الثابتة على الأرض بعدم خصوص النفط المصدر إلى تركيا لمشاكل تذكر فرئيس شركة (S & T) كونسولتينغ للطاقة والأمن، وهي متخصصة في تقديم المشورة للشركات العاملة في قطاع النفط والغاز الكردستاني نشر مقالا قبل يومين في الفاينشال تايمز يقول فيه: "ان الحكومة المركزية العراقية غير قادرة على القيام بالكثير لوقف صادرات النفط الكردية وعلى الرغم من اللغة القاسية والتهديدية من تركيا، إلا أنها لم تظهر نية تذكر لإغلاق خط الأنابيب حيث تستفيد تركيا من التعريفات الجمركية على خط الأنابيب وتضع نفسها كممر طاقة موثوق به لل الصادرات من الشرق الأوسط وروسيا، وإن الشركات الدولية لم تخض مشاركتها مع المنطقة بسبب المخاوف من المخاطر الجيوسياسية وعدم الاستقرار، اختاروا بدلاً من ذلك زيادة استثماراتهم. وقبل أسبوع من الاستفتاء، أعادت شركة شيفرون الأمريكية إعادة تشغيل عمليات الحفر في إقليم كردستان العراقي بعد توقف دام عامين، وخلال الأسبوعين الماضيين، طمأن حكومة الإقليم شركات الطاقة العاملة في المنطقة من خلال حل أو إعادة هيكلة الديون والمدفوّعات المستحقة والبالغة إلى أكثر من ٣ مليارات دولار، وفي وقت سابق من هذا العام، حصلت روسيا على النفط الخام مدعاوم من شركة روزنيفت التي وقعت عدة صفقات مع حكومة إقليم كردستان بما في ذلك قرض أكثر من مليار دولار مضمون من قبل مبيعات النفط في المستقبل".

إلى ذلك فإن كردستان قد بدت بالفعل سداد هذا القرض بتسلیم عدة شحنات إلى مصافي روزنيفت في ألمانيا. وانقطت روزنيفت أيضا على الاستثمار في البنية التحتية للنفط والغاز في إقليم كردستان من خلال الالتزام بتحديث خط أنابيب النفط في ليبلغ ما يقرب من مليون برميل يوميا بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، شركة كار، ملتزمة ببناء خط أنابيب الغاز في

عام ٢٠١٩، ومن المتوقع أن تبدأ الصادرات الأولى إلى تركيا بحلول عام ٢٠٢٠. وتعتمد شركة روزنيفت مساعدة صادرات إقليم كردستان من الغاز لتبلغ ٦ في المائة من إجمالي الطلب الأوروبي على الغاز. وباستثمار شركة حكومية روسية بشكل كبير في البنية التحتية للنفط في إقليم كردستان وحل الديون المعلقة وقضايا الدفع مع شركات النفط الأخرى، فإن خطر تركيا في محاولة لاغلاق طريق التصدير والإيرادات للأكراد ينخفض بشكل كبير. وعلى الرغم من معارضه المجتمع الدولي والخوف من مزيد من زعزعة الاستقرار في العراق، فإن السوق تراهن على أنه لن يكون هناك أي انقطاع كبير في إمدادات النفط الخام من كردستان في المستقبل القريب، مهما كانت نتيجة الاستفتاء.

في تقديرى ان المشكلة بدأت من الحكومة المركزية التي وقعت اتفاقية اربيل ٢٠١٤ والتي نصت على أن تصدر كردستان من الحقول الكردية ومن حقول كركوك بما يعادل مليار دولار شهرياً تعادل حصتهم ١٧ بالمائة، بالإضافة إلى مليار دولار رواتب البيشمركة، الا ان الحكومة المركزية لم تف بتعهداتها وفق هذه الاتفاقية لكون عدد كبير من اعضاء البرلمان اعتبروها مخالفة للدستور. عندها فقت الحكومة سيطرتها على الموضوع تماماً لذا لجأت إلى إيقاف مستحقات كردستان.

اليوم كنا أنا و **د. ماجد الساعدي** في اجتماع صندوق النقد الدولي المراجعة الدورية و عند سؤال **د. ماجد** لرئيس البعثة حول كردستان كان من ضمن إجابته أن مستحقات كردستان لمده ثلاثة سنوات في الميزانية العراقية ضمن بند مستحقات على الحكومة غير مدفوعة وهو يقول يجب التفاوض حول هذا الموضوع بجدية و بطرق ودية.

التعامل مع الأمر الواقع وتداعياته

يرى **محمد السيد محسن** ان على المفاوضات الحكومية في بغداد ان يضغط من اجل ان يصدر برلمان كردستان قرارا يلتزم فيه بان الاستفتاء اجراء غير ملزم.

الدكتور سلمان الرواف: كما يجب الإصرار على تطبيق قرارات البرلمان، خصوصاً وأن بارزاني لمح إلى صيغة جديدة من الحوار بحث لا يؤدي الاستفتاء إلى الانفصال وهذا يعد تراجعاً يجب الاهتمام به.

انا اعتقد ان غليان الشارع العراقي سيمعن اي تراخي وسيسقط دور الأحزاب التي خانت العراق وسرقت امواله. هذا ليس انفعلاً ولكنه جزء مما سمعته من بعض الاخوان العرب والأكراد في العراق.

الدكتور خضير عباس جدوع: اعتقد ان السيد مسعود سترافق او سترافق بعد المواقف والإجراءات المحلية والإقليمية والدولية والتلویح باستخدام القوة اذا تطلب الامر بعد تنفيذه للاستفتاء رغم المطالبات بعدم اجرائه. اي انه نفذ ما كان يسعى إليه وحصل بعض نتائجه داخل الأقليم وتجاوز مأزقه وبذا انه منتصر وبطل والآن اسهل له لو تراجع مما قبل الاستفتاء لأنه

شعر ان الامور بدأت تتضاعد وربما لن يسيطر على تداعياتها.

رائد الرحمنى: انا اعتقاد ان مسعود بارزانى نسق اموره مع كبريات الشركات الاجنبية والمؤثرة في السوق العالمية ومنها في القرار العالمي ايضا، وخصوصا مع تركيا و اسرائيل.

سعد ناجي: الشعب سرقه الساسة في اجتماع صندوق النقد الدولي موجودات البنك المركزي ٤٦ مليار دولار، واذا استمر الإنفاق على ما هو عليه سيفلس العراق خلال أربع سنوات، ورئيس الصندوق يقول الحكومة خجولة لا تعرف أن تبرر للشعب اين اختفت مئات المليارات، والشعب جائع، قال خجولة بدلا من أن يقول الحكومة أكبر سارق للشعب العراقي.

شبح الحرب

معطيات ميدانية واعلامية تشير إلى مواجهة قريبة بين البيشمركة وقوات الجيش العراقي وخصوصا في كركوك وبعض المناطق المتنازع عليها، حتى ان تهديدات بعض قادة الحشد الشعبي يجب ان تؤخذ بالحسبان فالحرب على الابواب وشبحها يحاصر كوة السلم، والقلق الذي يحيق بالمشهد فيما بعد يوم الاستفتاء.

الدكتورة عاملة ناجي ترى ان: بارزانى لن يجازف بالدخول في قتال مع الجيش العراقي لأنه يدرك جيدا ان البيشمركة اليوم هم غير البيشمركة سنة ١٩٩٠. بيشمركة ١٩٩٠ كانوا يقضون حياتهم في مغارات داخل الجبال وعلى ربايا فوق قممها يتلقون بالbullets ويتوصلون باللسلكي ولا يعرفون من حياة الترف شيء.

اما اليوم فاستبدلو المغارات ببيوت فسيحة والربايا بمجمعات سكنية حديثة والبغال بسيارات فارهة حديثة واللسلكي باليوفون والسامسونج وزوجته تتصل به يومياً عدة مرات لتطلب حاجاتها.

يحدثني بذلك صديق كردي وصل إلى السواتر الأمامية المدافعة تجاه تقدم داعش باتجاه أربيل عن منظر هؤلاء البيشمركة الجدد وكيف هم يصلحون لأن يكونوا ممثلين في فيلم سينمائي لا ان يكونوا مقاتلين أشداء كما كانوا.

النقطة الثانية هي ان اغلب القيادات الكردية عام ١٩٩٠ كانت تسكن الجبال والمناطق النائية ولا تملك شيئا تخاف عليه سوى قطعة سلاح بيد وقطعة خبز باليد الاخرى عندما كانوا يحاربون ولم يكن لهم ان يدمر صدام أربيل عن بكرة ابيها لأن اغلبهم لا يملكون فيها بقدار شبر.

اما اليوم فالقيادات الكردية أصبحت تملك الملايين (حتى لا أقل الملايين) وتتملك مشاريع ضخمة ومصالح اقتصادية كبرى اغلبها تعتمد على بغداد وباقى العراق وهم غير مستعدين لأن يضخوا بها في سبيل حسابات بارزانى.

ويرى **الدكتور ماجد الساعدي** وفق هذه الحسابات التي ساقتها **الدكتورة عاملة** بان مسعود بارزانى ربما اطلق باللون اختبار، الامر الذي يراه **الساعدي** قائلا: بان المواقف المتشددة اذا

بقيت على مستوى شدتها وجديتها فان البالون سينفجر بوجه مسعود بارزانى.

رائد الرحمنى: الآن ستبدأ الجهود المحلية والإقليمية والدولية بالوساطة لتهيئة الأمور بين المركز والإقليم والطرفان ببيان النفط إلى الشركات النفطية العملاقة، ولا نعلم مقدار الكميات المصدرة وبأي أسعار. لا أحد يجرؤ الآن أن يتكلم مع مسعود حول أي إصلاح أو يسأل أين تذهب أموال النفط المصدرة (المسروقة)، لأنه دبغ مشاعر الشعب بالاستقلال. كذلك المركز لا أحد يجرؤ أن يحاسب الحكومة عن أي تقصير أو محاسبة الفاسدين لأن الحكومة مشغولة بمحاربة داعش.

هذا مثل سيناريو مشكلة دول الخليج وقطر. الطرفان ببيان النفط والغاز إلى الدول الكبرى والطرفان يشتريان الأسلحة من تلك الدول.

سيناريو رهيب لا يترافق ثروات بلدان المنطقة. لا نستطيع أن نعمل أي شيء. فقط تتفرج وتقوم بدور الكومبارس لأننا نعيش في هذه البلدان والتي هي الأرض أو المسرح التي يتم تصوير الأفلام بها.

الدكتور ماجد الساعدي: إذا وصلنا جميعاً عرباً وكردًا إلى قناعة بأن مشاكلنا الداخلية قابلة للحل وبإمكاننا تفهم احتياجات كل طرف والمساحة التي يحتاج لها للتحرك او المراجع او اعادة الحسابات متزامنة مع حسن النوايا فالنجاح ممكن النيل وإعطاء كل ذي حق حقه، واحترام الاختلاف، لا بل التأكيد على التنوع وتقديره، فالحقيقة الجميلة لا تظهر مفاتحتها بلون واحد من الزهور.

المشكلة الحقيقية تكمن في من هم في السلطة الآن وتخوفهم من نجاح اي تجربة من اي طرف كان وخصوصاً المقربين، فنجاجنا هو إقرار بفشلهم وبالتالي لا يمكن ان يسمحوا لنا بالعمل داخل العراق إلا تحت مظلتهم وفسادها ، وقد واجهت هذه المعضلة مرات عديدة، وللأسف لا نحظى بدعم دول التحالف الصديقة في توجّهاتنا المدنية.

وفي النتيجة يجب ان نتفق على الحل والتعايش مع الاخر ويجب ان يكون الفيصل هو الدستور في هذه المرحلة إلى ان نتفق من جديد لاستغلال الفرصة لتعجيل ما استشكل من الدستور وتعديل بعض التشريعات التي فرضت على عجل.

محمد السيد محسن: الاحتكام للدستور العراقي لا يعطي الحق للأكراد بتقرير المصير وإنما يعطيمهم الحق بالتعايش وفق قانون إدارة الدولة، والتمنع بالفيدرالية المقرّة ضمن الدستور.

الفقرة ١١٠ من الدستور تحدد صلاحيات حكومة المركز، فهي التي تحدد صلاحيات الحكومة في الاشراف والسيطرة على المنافذ الحدودية والمطارات من ضمنها، وهذا يكشف التراخي ومسؤولية الحكومة الحالية والسابقة في تطبيق الدستور، الامر الذي يكشف الاتفاقيات الثانية خارج اطار الدستور وسلطة الشعب، اعود واكرر بان الدستور الذي عرض على الشعب هو ليس الدستور الذي يطبقه السياسيون خلال اروقة اجتماعاتهم. او انهم يتأمرون على الدستور لأن الدستور ببساطة لا حامي له، فحامى الدستور والذي هو من المفروض ان يكون رئيس

الجمهورية فهو نتاج احد الاحزاب التي تتفاوض وتنامير مع بعضها البعض من اجل تمرير اي قرار يتم التوافق عليه وان كان مخالفًا للدستور.

التوصيات..

اتفاق المشاركون في الحلقة الثانية على الوطایا التالية:

أولاً: الحفاظ على وحدة العراق بكل السبل الدستورية والقانونية.

ثانياً: الابتعاد عن تدويل قضية الاكراد، وحصر الحل في البلد، وضبط ايقاع كل من تسول له نفسه تصعيد المشهد نحو المواجهات المسلحة.

ثالثاً: ان الفترة العصبية التي يمر بها العراق يستوجب من اصحاب القرار ان يتقدموا نحو بعضهم البعض كي لا تخسر البلد الذي جمعناه وكان اختلاف منابعنا القومية والدينية هو مصدر قوته وحبه بعد ذلك.

رابعاً: الاحتكام للدستور باعتباره صمام الامان والعقد الاجتماعي الذي تم الاتفاق عليه من قبل جميع المختلفين اليوم.

خامساً: الازمة بحاجة لتوحيد الآراء وتعديل ما استشكل في الدستور وتعديل القرارات التي سبب الازمات.

سادساً: رفض خطاب الكراهية الذي حاولت بعض وسائل الاعلام تعزيزه والترويج له.

سابعاً: الالتفات إلى صيرورة الاحداث الخارجية التي تحيط بالعراق والتي من خلالها من الممكن ان يتم استغلال اطراف النزاع الاكراد في شمال البلاد او الحكومة في قلب العراق؛ حيث ان قضية الاستفتاء باتت تسيل لعاب بعض الاطراف الخارجية للتدخل من خلال بعض الاطراف.

انتهت الحلقة الثانية

منتدى الإعمار العراقي

الخميس ١٣ تشرين الأول ٢٠١٧